مجتمع

علماء يكتشفون مرضاً وراثياً نادراً عند الأطفال

اكتشف باحثون بريطانيون في جامعتَي «بورتسموث» و«ساوثهامبتون» مرضاً وراثياً نادراً عند الأطفال يؤدّي إلى تأخير النمو المعرفي والفكري، بالإضافة إلى ظهور تغيّرات في عدسة العين كالإعتام المبكر. ووفقاً لهؤلاء الباحثين، فإنّ رؤوس الأطفال المصابين بهذا المرض بمعظمهم تأتي بحجم أصغر مقارنة برؤوس باقي الأطفال من الجنس نفسه والعمر نفسه، وهذا عيب يظهر عند الولادة. يُذكر أنّ تحديد المتغيرات في الجين المسؤول عن المرض سوف يسهّل تطوير علاجات، إلى جانب إجراء مزيد من الفحوصات والتشخيص قبل الولادة. (قنا)

الهلال الأحمر الجزائري يطلق حملة رمضان

انطلقت، أمس الثلاثاء، قافلة تضامنية من العاصمة الجزائرية لإيصال مساعدات إلى ولايات البلاد كلها (58 ولاية)، في إطار نشاطات جمعية الهلال الأحمر الجزائري بمناسبة شهر رمضان. وأوضحت رئيسة الجمعية، سعيدة بن حبيلس، أنّهم حدّدوا لأنفسهم هدفاً يقضي بتوفير المساعدة لـ10 آلاف عائلة، من دون أن تذكر أرقاماً بخصوص المساعدات المقرر توزيعها، لافتة إلى أنّ الهلال الأحمر لا يستفيد من ميزانية تؤمّنها السلطات العمومية، بل من هبات تُقدَّم له، ويعمل هو على إيصالها إلى من يحتاجها. (وكالة الأنباء الجزائرية)

(إرنستو بينافيدس/ فرانس برس)

عالم أكثر عدالة وصحة؟

تحت شعار «بناء عالم أكثر عدالة وصحة»، يحلّ يوم الصحة العالمي في السابع من إبريل/ نيسان. ولعلّه الشعار الأنسب لهذا العام وسط جائحة كورونا، في حين يدعو القائمون على هذا اليوم إلى الانضمام لحملة تهدف إلى تحقيق ذلك الشعار. بالنسبة إليهم، إنّ «المساواة غير محقّقة في عالمنا».

وكانت أزمة كورونا قد سلّطت الضوء على واقع أنّ ثمّة أشخاصاً يكبرون ويعيشون ويعملون ويشيخون فيها. في مقابل هؤلاء، تكافح مجموعات في أنحاء مختلفة من العالم، من أجل تلبية احتياجاتها بواسطة مداخيل يومية ضئيلة، في حين أنّ أوضاع سكنها وتعليمها متواضعة وأكثر سوءاً من أوضاع هؤلاء. كذلك، فإنّ فرص العمل المتاحة لتلك المجموعات أقلّ من سواها، مع قدر أكبر من عدم المساواة بين الجنسَين، في حين تقلّ أو تنعدم احتمالات حصولها على بيئة آمنة ومياه وهواء نظيفَين وأمن غذائي وخدمات صحية. ومن شأن كلّ ذلك أن يتسبّب في معاناة بلا داع، إلى جانب الإصابة بأمراض يمكن تلافيها، وأحياناً الوفاة المبكرة.

وهذا الواقع «يضرّ بمجتمعاتنا واقتصاداتنا»، بحسب ما يؤكده القائمون على يوم الصحة العالمي الذين يرونه مجحفاً إنّما من الممكن تلافيه. ويدعون بالتالي قادة العالم إلى ضمان حصول كلّ شخص على ظروف معيشية وظروف عمل مؤاتية للتمتّع بصحة جيدة. ويبقى السؤال: هل هذا أمر ممكن في عالمنا اليوم؟

(العربي الجديد)

حملة لمنع زواج القاصرات في الرقة

عبد الرحمن خضر

تعتبر محافظة الرقة الواقعة شمال شرقي سورية من أكثر محافظات البلاد تعرّضاً لنتائج الحرب السورية. وخلال سنوات، عانى سكانها، إلى جانب القتل والإصابة والتشريد، من تبعات كثيرة للحرب، كان من بينها ظاهرة زواج القاصرات، التي غذّتها الحرب وساعدت على انتشارها الظروف الأمنية غير المستقرة، خصوصاً خلال فترة حكم «داعش» والتي امتدت من العام 2013 حتى خروجه منها عام 2017، لتتحول حياة النساء فيها إلى جحيم.

وفي محاولة لمواجهة ظاهرة زواج القاصرات، أطلقت منظمة «نساء للسلام» حملة توعوية، بهدف تسليط الضوء على الآثار القريبة والبعيدة لتلك الظاهرة. وتهدف الحملة، بحسب مسؤول التواصل والعلاقات في منظمة «نساء للسلام» صالح محمد، إلى التوعية بمخاطر زواج القاصرات. وقد نظّمت فعالياتها تحت عنوان «طفلة لا زوجة» و«لا لزواج القاصرات»، واستمرت شهرين، كما شاركت فيها 15 سيدة من نساء الرقة، تم تدريبهن على حملات الحشد والمناصرة وجمع البيانات وتحليلها، وبناء التحالفات والحوار، قبل أن يبدأن بتلك الفعاليات التي استهدفت النساء في المنازل والشوارع والأماكن العامة.

يضيف محمد لـ«العربي الجديد» أن المتطوعات عقدن عشرات الجلسات مع نساء من مدينة الرقة منذ مطلع فبراير/ شباط الماضي، كان هدفها تسليط الضوء على تبعات تزويج القاصرات، وطرحن خلال تلك اللقاءات حلولاً وتوصيات، ووزعن بعد كل جلسة مناشير توعوية. كما نشرت المنظمة إعلانات توعية على الطرقات توزّعت في معظم شوارع المدينة، وتمّ إنتاج تسجيل مصور يحذّر من هذه الظاهرة ومخاطرها، ليوزّع على المؤسسات العاملة في المدينة، كي يصل إلى أكبر نسبة من السكان.

بدورها، تقول المتطوعة في الحملة علياء الجمعة لـ«العربي الجديد»: «أجرينا استبياناً استهدفنا فيه 50 سيدة متزوجة، وتبيّن أن 75 في المائة منهن تزوجن تحت سن الـ18، وفي نهاية النشاطات، خرجنا بورقة بحثية ستعمم على السلطات المحلية في المحافظة». وأشارت إلى أنّ «الاستجابة كانت جيدة من قبل الأهالي، وتركت أثراً جيداً لديهم، تمّت ملاحظته من خلال التفاعل مع نشاطات الحملة وفعالياتها»، كما أكّدت أن المنظمة ستستمر بمتابعة تلك النشاطات بهدف إحداث تغيير في مجتمع الرقة، الذي خرج حديثاً من الحرب.

من جهته، يقول المستشار الحقوقي في الحملة هيثم الغرسي، لـ«العربي الجديد»، إنّ «ظاهرة زواج القاصرات ليست جديدة على المجتمع السوري، لكنّ الحرب زادتها، بخاصة في محافظة الرقة، ولأسباب عديدة، منها غياب السلطات وعدم وجود قوانين تجرّم هذا الفعل، خصوصاً مع توقّف الفتيات عن ارتياد المدارس. وفي مثل هذه الحالات، يعود الأهالي للتمسّك بالعادات والتقاليد، كتزويج القاصرات والثأر والتفلّت من القانون، أكثر من أي شيء آخر، وهذا ما دفع المنظمة لإطلاق الحملة»، على حد قوله.

وأكد الغرسي أنّ فقدان بعض العائلات للمعيل دفعها لتزويج بناتها، كذلك انعدام الأمن ساهم في تفشّي هذه الظاهرة بشكل كبير، مشيراً إلى أنّهم في إحدى الجولات قابلوا 24 امرأة، 19 منهن تزوجن تحت سنة الـ18، ومن بينهن 14 رزقن بأطفال قبل بلوغ الـ18 من عمرهن «وكأننا أمام طفلة تربي طفلاً».

وبحسب الغرسي، فإنّ ثلاث فتيات من أصل الـ24 تطلقن وعدن إلى بيوت أهاليهن، لافتاً في سياق حديثه، إلى أنّ هناك آثاراً تتم ملاحظتها في المجتمع لاحقاً بسبب هذه الزيجات، منها وفاة الأم أو الجنين أثناء الولادة بسبب عدم اكتمال نمو الأم جسدياً، والأمراض المتعددة التي تصيبها أثناء الحمل، والاكتئاب النفسي بعد الولادة، والتشوهات التي تصيب الأطفال، كذلك وجود أولاد غير أصحاء نفسياً في المجتمعات التي تنتشر فيها ظاهرة زواج القاصرات.

من قبضة إلى أخرى

خرجت مدينة الرقة الواقعة على ضفة نهر الفرات الشرقية من قبضة النظام السوري بعيد الاحتجاجات السلمية في البلاد، وسيطرت عليها فصائل تابعة للمعارضة، لكن عناصر تنظيم «داعش» أحكموا قبضتهم عليها نهاية العام 2013، ولم يخرجوا منها إلا عام 2017 على يد «قسد» بدعم من التحالف الدولي والولايات المتحدة الأميركية.

تحقيق

الورّاق والزمالك

التمييز يحكم مشاريع الجزيرتين المصريتين

يبدو أنّ التمييز بحقّ فئات من المصريين لا ينتهي في البلاد. تتعدّد الأمثلة، ولعلّ آخرها ما جرى في جزيرة الزمالك مقارنة بما كان في جزيرة الورّاق سابقاً

كان لهما منزل هنا في جزيرة الورّاق (خايد الجزيري/ Getty)

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قبل فترة، انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي في مصر، حملة شعبية مناهضة لإنشاء عجلة دوّارة ضخمة في جزيرة الزمالك، أحد أرقى أحياء القاهرة، علماً أنّه من المفترض أن تحمل اسم «عين القاهرة» لتكون العجلة الترفيهية العملاقة الأولى في مصر وأفريقيا. ثمّ انتقل الجدال والاعتراض على إقامة المشروع الترفيهي من مساحات التواصل الاجتماعي إلى الأوساط السياسية، وذلك بين برلمانيين ووزراء سابقين إلى جانب شخصيات عامة تقطن في الحيّ الراقي.

الأمر نفسه تكرّر في حيّ مصر الجديدة، شرقيّ القاهرة، وقد اعترض سكانه على إقامة كوبري (جسر) يمر بأحد أشهر ميادين الحيّ الراقي، وهو ميدان بازيليك. وقد شارك أعضاء في البرلمان في الجدال القائم، وكذلك شخصيات عامة عاشت حياتها بالكامل في هذا الحيّ العريق والتراثي.

في سياق متصل، قبل نحو أربع سنوات، توفّي المواطن المصري سيّد الغلبان وأصيب عشرات آخرين فيما هُجّر مئات وخضع للمحاكمة نحو 22 من سكان جزيرة الورّاق، وذلك في خلال اعتراضهم على حملة الإخلاء القسري لأهالي جزيرة الورّاق بهدف إتمام خطة الحكومة الخاصة بتطوير الجزيرة والتي أعلنت عنها في مايو/ أيار من عام 2017. وفي أواخر ديسمبر/ كانون الأول من عام 2020، أصدرت محكمة جنايات القاهرة حكماً بالسجن المؤبّد بحقّ أحد المتهمين والسجن المشدد لـ34 آخرين من سكان جزيرة الورّاق، في القضية المعروفة إعلامياً بـ«أحداث شغب جزيرة الورّاق». وكانت النيابة العامة قد وجّهت إلى المتهمين تهم «التعدي على الممتلكات العامة والخاصة، ومنع موظفين عموميين من ممارسة أعمالهم، والبلطجة واستعراض القوة وقطع الطرق». الفارق في التعامل الحكومي والشعبي بين الجزيرتين، يبدو للوهلة الأولى مرهوناً بالتصنيف الجغرافي والاجتماعي للمكان، فالتعامل مع الأحياء الأرستقراطية اختلف تماماً عن التعامل مع الجزيرة النيلية الفقيرة التي يعمل سكانها مزارعين وحرفيين وأصحاب صناعات يدوية. وعلى الرغم من كون جزيرة الورّاق محمية طبيعية ولا تختلف أهميتها وعراقتها عن جزيرة الزمالك الراقية أو حيّ مصر الجديدة الأرستقراطي التراثي، فإنّ الحكومة قررت محو تاريخ جزيرة الورّاق قبل الشروع في عملية التطوير.

وكانت الورّاق تُعَدّ هي و16 جزيرة نيلية أخرى، محميات طبيعية وفقاً لقرار رئيس الوزراء رقم 1969 لسنة 1998، حتى أصدر رئيس الوزراء المصري السابق شريف إسماعيل في 19 يونيو/حزيران من عام 2017، قراراً مفاجئاً باستبعاد 17 جزيرة وفي مقدّمتها الورّاق من هذا القرار لمصلحة شركتين تكونان مسؤولتين عن عملية تطويرها إلى جانب اللجنة الهندسية في القوات المسلحة، والشركتان هما «ار إس بي» الإماراتية السنغافورية للتخطيط المعماري التي تمّ التعاقد معها في عام 2013، وشركة «كيرو» للاستشارات الهندسية التي تعاقدت معها حكومة أحمد نظيف في عام 2010.

في المقابل، اختلف التعامل الحكومي مع جزيرة الزمالك تماماً عن التعامل الأمني مع جزيرة الورّاق. ففي 21 يناير/ كانون الثاني من هذا العام، أعلنت شركة «هاواي» للاستثمارات السياحية، وهي شركة خاصة، عن إقامة مشروع «عين القاهرة» في مؤتمر صحافي حضره وزيرا السياحة والآثار المصريان إلى جانب محافظ القاهرة ومستشار رئيس الجمهورية للتخطيط العمراني. والمشروع يقضي بإنشاء العجلة الدوّارة الترفيهية والسياحية الأولى في القاهرة والكبرى من نوعها في القارة الأفريقية في حديقة المسلة بجزيرة الزمالك، بارتفاع 120 متراً، فيما تتيح لزائريها مشاهدة 50 كيلومتراً من القاهرة وكلّ المعالم البارزة المحيطة بها. ويأتي ذلك باستثمارات تبلغ نحو 500 مليون جنيه مصري (نحو 32 مليون دولار أميركي)، بهدف جذب 2,5 مليون سائح سنوياً، بعد حصول الشركة على حقّ انتفاع بحديقة المسلة لمدة 25 عاماً.

اعترض سكان جزيرة الزمالك على المشروع، نظراً إلى ما قد يسبّبه من ازدحام وضوضاء أهالي جزيرة الورّاق الإخلاء القسري الذي يُعَدّ بموجب القانون الدولي (الإبعاد غير الطوعي للأشخاص من ديارهم وأراضيهم) انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان.

وكانت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنيّة بالحق في السكن اللائق، ليلاني فرحة، قد وصفت ما حدث في جزيرة الورّاق بـ«تسليع المساكن»، وذلك في خلال زيارة لمصر في الفترة الممتدة بين 24 سبتمبر/ أيلول 2018 والثالث من أكتوبر/ تشرين الأول منه. ورأت أنّها «مسألة مثيرة للقلق بشكل عام في مصر، وقد تصير هذه الظاهرة أكثر سوءاً مع النوايا التي أعلنتها الحكومة أخيراً لتسويق العقارات في مصر كمنتج تصديري عن طريق جذب المستثمرين الأجانب إلى البلاد. وتحقيقاً لهذه الغاية، أعربت الحكومة عن رغبتها في الشروع في التطوير الفاخر للإنشاءات في كل أنحاء القاهرة، وهناك قلق من أنّ جزيرة الوراق ستقع فريسة لهذه الرؤية». وحول ما جرى في جزيرة الورّاق من تهجير وإخلاء قسري وهجوم أمني، قالت فرحة إنّه «على الرغم من أنني لم أتمكن من زيارة الجزيرة، فإنني تلقيت روايات مباشرة من قبل السكان حول عمليات الإخلاء التي حدثت هناك، وتحدّث السكان عن خوفهم من النزوح، على الرغم من صلاتهم التاريخية بالأرض وفي العديد من الحالات لديهم سجلات ملكية. لكنني شعرت بالذعر بشكل خاص عندما سمعت عن عمليات الإجلاء القسري التي جرت في الجزيرة في 16 يوليو/ تموز 2017 والتي أسفرت عن وفاة أحد المقيمين بالإضافة إلى التهم الجنائية اللاحقة ضد مجموعة من السكان الذين رفضوا بيع أراضيهم إلى الحكومة».

تعالج الحكومة المواطنين من أمراض الكلى والكبد بسبب تلوّث المياه. الورّاق كجزيرة أكبر من منطقة الزمالك من حيث المساحة، ولكن بسبب التخطيط الجيد خرجت الزمالك بهذا الشكل، ولكنّ جزيرة الوراق أرض زراعية أهالي جزيرة الورّاق الإخلاء القسري الذي يُعَدّ بموجب القانون الدولي (الإبعاد غير الطوعي للأشخاص من ديارهم وأراضيهم) انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان.

وكانت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنيّة بالحق في السكن اللائق، ليلاني فرحة، قد وصفت ما حدث في جزيرة الورّاق بـ«تسليع المساكن»، وذلك في خلال زيارة لمصر في الفترة الممتدة بين 24 سبتمبر/ أيلول 2018

> قامت حملة شعبية مناهضة لإنشاء عجلة دوّارة ضخمة في الزمالك تحمل اسم عين القاهرة

كبرى جزر النيل

جزيرة الورّاق هي الكبرى في نهر النيل مع مساحة 1850 فداناً فيما يصل عدد سكانها الى نحو 200 الف. وهي تحتل موقعاً متميّزاً، اذ تمثّل رابطاً بين محافظات القاهرة الكبرى، وتُعدّ كذلك من ابرز المناطق الزراعية اذ تشغل الاراضي الزراعية اكثر من نصف مساحتها وتنتج اجود المحاصيل، اذا سكانها فيعملون بمعظمهم في الزراعة والصيد.

الوزراء رقم 1969 لسنة 1998، حتى أصدر رئيس الوزراء المصري السابق شريف إسماعيل في 19 يونيو/حزيران من عام 2017، قراراً مفاجئاً باستبعاد 17 جزيرة وفي مقدّمتها الورّاق من هذا القرار لمصلحة شركتين تكونان مسؤولتين عن عملية تطويرها إلى جانب اللجنة الهندسية في القوات المسلحة، والشركتان هما «ار إس بي» الإماراتية السنغافورية للتخطيط المعماري التي تمّ التعاقد معها في عام 2013، وشركة «كيرو» للاستشارات الهندسية التي تعاقدت معها حكومة أحمد نظيف في عام 2010.

في المقابل، اختلف التعامل الحكومي مع جزيرة الزمالك تماماً عن التعامل الأمني مع جزيرة الورّاق. ففي 21 يناير/ كانون الثاني من هذا العام، أعلنت شركة «هاواي» للاستثمارات السياحية، وهي شركة خاصة، عن إقامة مشروع «عين القاهرة» في مؤتمر صحافي حضره وزيرا السياحة والآثار المصريان إلى جانب محافظ القاهرة ومستشار رئيس الجمهورية للتخطيط العمراني. والمشروع يقضي بإنشاء العجلة الدوّارة الترفيهية والسياحية الأولى في القاهرة والكبرى من نوعها في القارة الأفريقية في حديقة المسلة بجزيرة الزمالك، بارتفاع 120 متراً، فيما تتيح لزائريها مشاهدة 50 كيلومتراً من القاهرة وكلّ المعالم البارزة المحيطة بها. ويأتي ذلك باستثمارات تبلغ نحو 500 مليون جنيه مصري (نحو 32 مليون دولار أميركي)، بهدف جذب 2,5 مليون سائح سنوياً، بعد حصول الشركة على حقّ انتفاع بحديقة المسلة لمدة 25 عاماً.

اعترض سكان جزيرة الزمالك على المشروع، نظراً إلى ما قد يسبّبه من ازدحام وضوضاء في الحيّ الراقي، فضلاً عن التأثير السلبي على الحديقة التاريخية وأشجارها، على الرغم من تعهّد رئيس مجلس إدارة الشركة في أثناء وضع الحجر الأساس للمشروع بالمحافظة على كل الأشجار والنخيل في الحديقة، والعمل على زيادة إجمالي المساحات الخضراء في المشروع بنسبة 15 في المائة، لتصل إلى سبعة آلاف متر مربّع بدلاً من 6100 متر مربّع.

لكنّ أحداً لم يلتفت إلى شجر جزيرة الورّاق الزراعية وأراضيها، على الرغم من اعتراف الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي شخصياً بأنّها أكبر من جزيرة الزمالك ومقامة على أرض زراعية بالكامل، وذلك في خلال إحدى جلسات مؤتمر الشباب الرابع الذي عقده النظام المصري في عام 2017. وقد قال حرفياً إنّ «جزيرة الوراق مقامة على أرض زراعية ولكن تمّ البناء عليها، والسكان يقومون بإلقاء الصرف في النيل، ثمّ بعد ذلك

إيكولوجيا

روح الغابة

محمد احمد الفيلابي

كان لحارس الغابة في بزته الكاكية الغبشاء، وغطاء رأسه الغريب، وجواده العملاق، هيبة، إذ نظلّ نترقب ظهوره المفاجئ قاطعاً تلك الغابة الصغيرة بين قريتنا ومجرى النيل في شمال السودان. ولعلّهم في ذلك الزمن البعيد، كانوا يقصدون ألّا يكون مروره معلوم التوقيت (مجدولاً) حتى لا يستغل غيابه من تسوّل له نفسه قطع شجرة أو فرع، من دون إذن ممهور بخاتم شيخ القرية. وفيما كان الكبار يحرّمون علينا دخول الغابة صحبة أغنامنا، كان «العم حسن» يسمح لنا بالدخول، شريطة ألّا نطيل المكوث، فنتعجل جمع الثمار المتساقطة، وكرات الصمغ البلورية الطرية تبذلها لنا في سخاء، سيقان أشجار السنط والطلح. وقتها، تكون أغنامنا قد التهمت زهور الأكاشيا الصفراء اللدنة المتناثرة في الظلال، مع بعض الأعشاب، وأوراق الأغصان الطرية القريبة من متناولها، وتكون قد بعثرت كرات مخلفاتها المتماسكة. وأدركنا لاحقاً أنّ القصد أن تقوم الأغنام بدورها غير المرئي لنا في نثر البذور المعالجة الكيميائية في أحشائها، القابلة للإنبات عند لفظها. يؤكد خبير الغابات، الدكتور عبد العظيم ميرغني، أنّ حارس الغابة هو روح الغابة. إذ تتعدّى مسؤولياته ضبط المخالفات إلى حماية حدود الغابة، ومعاينة نمو الأشجار، وما يعتريها من أمراض وحرائق، ويرفع بذلك تقريراً إلى مفتش الغابات بالمنطقة، كما يساهم في جمع البذور. وعادة يجرى اختياره من المنطقة الحاضنة للغابة نفسها، حتى يستخدم علاقاته وسلطاته كموظف حكومي في بسط هيبة الدولة حماية للموارد. جاء، في تعريف قانون الغابات السوداني للحارس: «يقصد به أيّ شخص معين بالاسم أو معين بخلاف ذلك بموجب أمر صادر من الهيئة القومية للغابات، أو الولاية، وبموافقته ليكون حارس غابات يمارس السلطات والاختصاصات المنصوص عليها في هذا القانون أو اللوائح أو الأوامر الصادرة بموجبه». وكان معيار الاختيار، بحسب ميرغني «يتم وفقاً لمساحة الغابة المحجوزة. بيد أنّ العدد الآن أصبح غير متكافئ، فقد ازدادت مساحات الغابات، فيما ظل عدد الحرّاس كما هو، الأمر الذي مثّل تهديداً حقيقياً للغابات، والتنوّع الأحيائي الذي تحتويه».

كثيرون لا يرون في الغابة سوى الأخشاب والثمار، بينما هي نظام بيئي متكامل، مثلها مثل الأنهار والبحيرات والبحار والمحيطات. والنظام البيئي هو المنطقة الجغرافيّة التي تعيش فيها كائنات حيّة، وتتميّز بطقس ومناظر طبيعيّة تختلف عن غيرها، ويحتوي النظام البيئي مع النباتات والحيوانات والكائنات الحيّة، والحشرات والأحياء الدقيقة، عوامل غير حيّة مثل الصخور، ودرجة الحرارة، والرطوبة.

ولأنّ العلاقة هي بين الغطاء الغابي والعوامل المؤدية إلى الجفاف الملاحظ انتشاره، خصوصاً في المناطق المدارية في أفريقيا، ومن بينها السودان، فإنّ في العودة إلى نظام الغابات المحجوزة وحراسها، وإعمال وتفعيل القوانين ضماناً لعودة الروح المفقودة.

(متخصص في شؤون البيئة)

كيف نبعد الأطفال عن الشاشات بعد كورونا؟

يقضي وقتا طويلا على الشاشة (إيفان كوهين/ Getty)

حين تصبح لقاحات كورونا متاحة بشكل أكبر، وإذا عادت الحياة إلى طبيعتها، ولو نسبياً، قد يضطر الأهل والمعلمون إلى التعامل مع تعلّق الأطفال، بشكل أكبر، بالشاشات خلال فترة تفشي الوباء والحجر الصحي. هنا، تطمئن الأستاذة الأميركية المساعدة في إعادة التأهيل والخدمات الإنسانية، ميغان أوينز، في مقال نشرته في موقع «بزنس إنسايدر»، إلى أنه يمكن فطم الطفل عن الشاشة، وذلك من خلال بعض الأنشطة الصحية. وتشير إلى أن التركيز على هدف إيجابي أفضل من تجنّب ما هو سلبي، كالابتعاد عن السكريات أو تقليل وقت الشاشات، وذلك لأن التجنب عادة ما يرتبط بسوء الحالة المزاجية وعدم وجود هدف محدد. والاعتماد هنا هو على ضبط النفس، الذي يمكن أن يضعف مع مرور الوقت، نتيجة لذلك، يعاني الأهل، الذين يسعون إلى الحد من وقت الشاشة لدى الأطفال، في تحقيق هدفهم، ويجدون أنفسهم في حالة جدال مستمرة مع أطفالهم.

من جهة أخرى، فإنّ الأهداف المبنية على الرغبة ترتبط بمزاج جيد ومثابرة على تحقيق الهدف، وتكون النتيجة أكثر فعالية. وتستند في رأيها هذا إلى دراسة أجريت على بعض العائلات، وطلب فيها من الأشخاص الأكثر بدانة اتباع نظام غذائي يشجع على خفض الأطعمة عالية الدهون والسكريات، أو نظام غذائي يشجع على تناول المزيد من الفاكهة والخضار. وبعد عام، خسر أولئك الذين اتبعوا النظام الغذائي الثاني وزناً أكثر بالمقارنة مع أولئك الذين اتبعوا النظام الغذائي الأول، بعدما نجحوا في التقليل من تناول الأطعمة الغنية بالدهون والسكريات بشكل طبيعي، وقد باتوا أكثر تعلقاً بالفاكهة والخضار.

وهنا، يمكن للأهل التخلص من الشاشات من خلال تشجيع الأنشطة الهادفة التي ثبت منذ فترة طويلة أنها تعزز نمو الأطفال. على سبيل المثال، التركيز على الأنشطة الاجتماعية، أي الوقت الذي يقضيه الطفل مع الأهل أو الأصدقاء، بالإضافة إلى أهمية بناء العلاقات، تسمح هذه الأنشطة للأطفال بالتعاون والتنافس في ما بينهم، بالإضافة إلى التعاطف. ونظراً لأن التفاعلات الاجتماعية هذه تأخذ من وقت الشاشات، فإن الحرص عليها يعني الابتعاد عن الشاشات شيئاً فشيئاً.

كما أن اللعب الحر واللعب التمثيلي يساعدان الأطفال على التخطيط وحل المشاكل والتحكم في الانفعالات، بالإضافة إلى اكتساب مهارات أخرى، منها لغوية واجتماعية وغير ذلك.

كذلك، تتحدث أوينز عن أهمية الأنشطة في الهواء الطلق، لتحسين النوم والانتباه ومهارة حل المشاكل والحد من التوتر وزيادة الإبداع. ويجب توجيه الأطفال للقيام ببعض المشاركة الأطفال في الأعمال المنزلية بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة.

(ريبي أبو عمو)

«محاضرون مجانيّون» في العراق بلا مستحقات مالية

بغداد ـ **اكثم سيف الدين**

لم يكن إغفال حقوق المحاضرين المجانيين (المعلمون الذين يعملون بالمجّان) في المدارس العراقية، في موازنة العام الجاري التي أقرّها البرلمان مؤخراً، متوقعاً، لا سيما بعد الوعود والتعهدات الكثيرة بصرف رواتب لهم وتعيينهم بشكل رسمي، تعويضاً عن سنوات الخدمة الطويلة التي قضوها في سلك التعليم من دون أية مستحقات مالية. وعلى مدى نحو 10 سنوات مضت، عمل في المدارس العراقية أكثر من 230 ألف محاضر بالمجّان، على أمل تعيينهم رسمياً، من دون أن يتحقق مرادهم. ولم تتضمّن الموازنة أية مستحقات مالية لهؤلاء، كما لم تنص على تحويلهم إلى مدرسين رسميين ولا حتى منحهم عقود عمل. وتتصل الجهات المعنية من مسؤولية هذا الخلل في الموازنة؛ فوزارة التربية وعلى الرغم من تأكيدها حاجتها لخدمات هؤلاء، إلا أنها تخلت عن مسؤولية التعيين، مؤكدة أن الدرجات الوظيفية بعد قرار نقل الصلاحيات إلى المحافظات أصبحت محصورة بالحكومات المحلية حصراً.

> تتصلت الجهات المعنية من مسؤولية الخلل في الموازنة

يقول المتحدث باسم الوزارة حيدر فاروق، إن «المحاضرين يطالبون بحقوقهم، والوزارة في أمس الحاجة لخدماتهم، على اعتبار أن هناك نقصاً في الكوادر التعليمية»، موضحاً أنّ «المدارس أصبحت مرتبطة مالياً وإدارياً بالحكومات المحلية بعد قرار نقل الصلاحيات». يضيف: «كوزارة، رفعنا الأسماء والتخصصات إلى الجهات المختصة وأكدنا حاجتنا للمحاضرين»، مشيراً إلى أن «التعاقد مع المحاضرين تم وفق أمر إداري وليس وفق عقد، وأن عدم منحهم العقود يعني حرمانهم من احتساب خدمة العمل المجاني في حال تعيينهم». يتابع أن «درجات الحذف والاستحداث (نظام للترقية الإدارية في الوظائف العامة) كانت من صلاحيات الوزارة، إلا أنها أصبحت من صلاحية المحافظات في التعيين».

أمّا لجنة التربية النيابية، فاقترحت حلولاً لأزمة المحاضرين المجانيين، مؤكدة أنه في إمكان رئاسة الوزراء اتخاذ قرار بمخصصات مالية لهم. ويقول عضو اللجنة النائب قصي الياسري، إن عدم منح المحاضرين حقوقهم في الموازنة تتحملها اللجنة المالية البرلمانية ورئيسها، موضحاً في حديثه لـ«العربي الجديد»: «نحن كلجنة تربية برلمانية سنعقد اجتماعاً مع وزير التربية علي حميد مخلف محسن، نسعى من خلالها إلى تقديم مقترحات لطرح موضوع المحاضرين المجانيين على مجلس الوزراء، ومحاولة التوصل إلى حلول مناسبة لهم وتوفير التخصيصات المالية لهم». يضيف أن «التخصيصات المالية موجودة، لكنّنا نحتاج إلى قرار من مجلس الوزراء للتعاقد معهم ومنحهم الرواتب والمستحقات»، مشدداً على أن «السياسات الفاشلة والإدارة المالية للبلد هي التي أوصلتنا إلى هذا الحال. اليوم، بلجأ الخريج إلى ساحات التظاهر كحل لتحصيل حقوقه».

وزاد التنصل من المسؤولية وتقاذفها بين الجهات المسؤولة، من غضب المعلمين. فلم يجدوا حلاً غير التظاهر في أكثر من 8 محافظات حتى الآن. ومنذ إقرار الموازنة نهاية الأسبوع الماضي، تشهد محافظات ذي قار، وبابل، والقادسية، والمثنى، والنجف، وديالى، وميسان، بالإضافة إلى العاصمة بغداد، احتجاجات واسعة، قرب مديريات تربية تلك المحافظات، وقد أقدم المتظاهرون على إغلاق عدد من الدوائر واحتجاجاً على ظلمهم.

ونصب المحتجّون، في عدد من المحافظات، خيماً للاعتصام، مؤكدين عدم تراجعهم عن الاعتصام حتى تحقيق مطالبهم، والحصول على حقوقهم بشكل رسمي، الأمر الذي أثار مخاوف الحكومات المحلية التي أقدمت على تشديد الإجراءات الأمنية في محيط الاعتصامات، لا سيما مع تزايد أعداد المحتجين يومياً، ورفضهم الوعود الجديدة، التي بدأ المحافظون وأعضاء في البرلمان تقديمها لهم، في محاولة للسيطرة على التظاهرات.

ويروي المحاضرون قصصاً مختلفة من معاناتهم مع مهنة التعليم المجاني، لا سيما بعدما أمضوا فيها سنوات طويلة من دون أية مكاسب. أسعد الشجيري من هؤلاء، وهو محاضر في مادة الرياضيات، يقول: «أعمل منذ 7 سنوات في مدرسة ثانوية ببغداد، تبعد عن المنزل مسافة 7 كيلومترات، واحتاج إلى 4 آلاف دينار عراقي (نحو دولارين ونصف) يومياً بدل مواصلات». ويؤكد لـ «العربي الجديد» أنه أمضى سبع سنوات في العمل المجاني والاستغلال في المدرسة. «أدرّس في اليوم خمس حصص، وأراقب التلاميذ خلال فترة الامتحانات، وأعمل ضمن لجان التصحيح». يضيف: «ساعات عملي تتجاوز ساعات عمل المدرسين الرسميين بأضعاف». ويقول: «على الرغم من كل هذا الاستغلال، استمريت في العمل، على أن أؤمن مصروفي من عمل آخر. أخرج من المدرسة لأعمل كسائق أجرة.»، موضحاً أن «ممارسة عملين في يوم واحد أمر صعب، لكنني مضطر إلى ذلك. لا أستطيع التخلي عن التدريس المجاني على اعتبار أن السنوات التي قضيتها في الخدمة المجانية ليست قليلة، ويصعب التفريط بها، الأمر الذي أجبرني على مزاولة عملين: عمل مجاني كعربون للحكومة في انتظار التعيين، وعمل آخر أكسب منه قوت يومي».

في إحدى مدارس العراق (مرتضى السوداني/ الأناضول)

مياه العاصمة التونسية غير صالحة للشرب

تلوث المياه ليس جديدا في تونس (العربي الجديد)

> يعدّ تلوث المياه في تونس من المشاكل البيئية الاساسية في حياة السكان، خصوصاً بعدما اثير جدال حول تلوث مياه الشرب التي تغذي العاصمة ومناطق اخرى

تونس ـ **مريم الناصري**

تلوث مياه الشرب ليس بالمسألة الجديدة بالنسبة إلى تونس، لا سيما على مستوى السدود والأودية (الأنهار). وأثار الوضع البيئي في نهر باحة الذي يصب في سد سيدي سالم، شمالي البلاد، جدالاً واسعاً في البلاد. وقد أثيرت القضية بعدما نشر النائب في البرلمان، بدر الدين القمودي، تدوينة أشار فيها إلى أنّه عاين المياه في السد بمحافظة باحة والتي تزوّد العاصمة والشمال الشرقي والساحل وصفاقس بمياه الشفة، مشيراً إلى أنّ محطة التطهير بباجة تضخ المياه المؤتّة من دون معالجتها وهي غير صالحة للشرب.

وبعد الجدال الكبير حول مياه سد سيدي سالم، طالب رئيس الحكومة هشام المشيشي بتكليف كل من وزير الشؤون المحلية والبيئة بالنيابة ووزير الفلاحة بالنيابة والمؤسسات العمومية ذات الصلة بتقديم تقرير حول تلوث مياه السد، موصياً بتحميل الأطراف كافة مسؤوليتها القانونية في حال ثبت التلوث.

وكانت إدارة البيئة وجودة الحياة في وزارة البيئة قد أشارت إلى أنّ مياه الصرف الصحي بمعظمها معالجة بواسطة محطات التطهير ومن المفترض أنّ هذه المياه تستجيب للشروط وهو ما سيتم التأكد منه. وأوضحت الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه في ردّ على المزاعم بتلوث النهر أنّه «بمقتضى اتفاقية تُجدّد كل ثلاث سنوات توفر شركة استغلال قناة وأنابيب مياه الشمال الحاجيات من المياه الخام للشركة، وذلك بعد معالجتها طبقاً للتقنيات والأساليب المعتمدة عالمياً». أضافت أنّه «يتمّ التزوّد من هذه المياه انطلاقاً من قناة مجردة بالوطن القبلي، الذي تجمع فيه مياه أهم سدود الشمال، وتمر عملية معالجة المياه الخام عبر التصفية والتعقيم والتخثير والترسيب ثم التعقيم النهائي». وتابعت الشركة أنّه «أجري 21293 تحليلاً بمركب معالجة المياه (مادة كيميائية للمعالجة) سنة 2020 في غدير القلة، إضافة إلى 1472 تحليلاً بمركب معالجة المياه كانت نتائجها مطابقة للمواصفات التونسية بالنسبة للمياه الخام، وأيضاً بالنسبة للمياه المعالجة والصالحة للشرب. أما سنة 2021 وإلى اليوم، فقد أجري فيها 5060 تحليلاً بالنسبة لمركب المعالجة بغدير القلة و128 تحليلاً بالنسبة لمركب المعالجة ببلي». على الرغم من ذلك يشير العديد من الخبراء في مجال المياه إلى ضرورة تكثيف مراقبة محطات تطهير ومعالجة المياه إلى جانب القيام بالعديد من التحاليل الدورية.

من جهته، أشار مرشد قروبج، الخبير في البيئة وعضو جمعية «أس أو أس بيئة» لـ«العربي الجديد»، إلى أنّ الجمعية أعدّت في السنوات الماضية دراسات خلصت إلى أنّ «مصانع عدّة تفرز مياهاً ملوثة من دون معالجتها، ما يؤدي إلى تسريبها إلى المياه الجوفية وبالتالي إلى الآبار وبعض الأنهار والأراضي الزراعية». ويؤكد أنّ «جدال تسرب مياه الصرف الصحي إلى بعض الأنهار ليس بجديد في تونس»، مطالباً بـ«تشديد المراقبة على المصانع ومحطات معالجة المياه».

في سياق متصل، بيّن تقرير أعدّته منظومة متابعة وحماية الملك العمومي للمياه الذي صدر أخيراً عن وزارة البيئة أنّ «الأعوان (الموظفين) المكلفين بالمراقبة نظّموا في خلال الفترة المتراوحة بين سنتي 2016 و2020 ما يناهز 170 محضر مخالفة في المنطقة المعنية وجّهت إلى القضاء، إلى جانب 90 طلب إرشاد حول مخالفات وجّهت إلى السلطات الأمنية».

يُذكر أنّ البرلمان يناقش منذ سنة 2019 مشروع مجلة المياه التي ستعد إطاراً تشريعياً للمياه يُنظم استعمالها ويوجب إحكام استغلالها وحمايتها كماً ونوعاً، بالإضافة إلى سنّ القوانين الردعية المتعلقة بأيّ تجاوز قد يلحق الأضرار بالثروات المائية. ويؤكد محمد بن سقة وهو خبير في الموارد المائية لـ«العربي الجديد» أنّه «أمام نقائص أحكام مجلة المياه الواردة سنة 1975 في تنظيم التصرف المحكم في مجال المياه وعدم تلاؤمها مع المتغيرات والمعطيات الحالية، إضافة إلى عدم تحديث الجانب الردعي المتعلق بالجرائم والعقوبات، فإنّ مشروع مجلة المياه الجديدة سيدعم الإطار المؤسساتي للتصرف والمحافظة على الموارد المائية بدرجة أولى عبر المجالس الجهوية للمياه لدراسة المسائل المتعلقة بالتصرف في الموارد المائية على مستوى الجهة، إضافة إلى الهيئة الوطنية التعديلية لخدمات المياه التي تكلف بتقييم وتعديل الخدمات العمومية المقدمة في قطاع المياه، وذلك لضمان التوزيع العادل للماء على المواطنين ونجاعة استعمال الماء في مختلف المجالات، إلى جانب سنّ القوانين الردعية والتشريعات اللازمة لحماية الموارد المائية من أيّ استغلال غير قانوني، أو من أيّ أضرار قد تلحقها المؤسسات أو الأشخاص ببعض المصادر الرئيسية لمياه الشرب».

> توصية بتحميل الأطراف كافة مسؤوليتها القانونية في حال ثبت التلوث